



Date: 26/09/2023

لجنة العفو الرئاسي المصرية .. مجرد مراوغة شكلية مع المجتمع الدولي

تابعت [المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا](#) تصريح عضو لجنة العفو الرئاسي في مصر طارق العوضي الذي قال فيها "قرارات العفو الرئاسي منذ قمة المناخ التي عقدت في شرم الشيخ أصبحت شبه معدومة، وما يحدث هو تضييع لأبنائنا الموجودين في السجون والوضع أصبح محبط جدا"، وهو الأمر الذي تؤكد الأرقام إذ قامت السلطات المصرية باعتقال 4590 شخصا مقابل الإفراج عن 1716 وتدمير 659 ووفاة 86 آخرين منذ 22 أبريل/ نيسان 2022 وحتى الآن.

وأكدت المنظمة أن ما يسمى بالحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي هو مراوغة شكلية من النظام مع المجتمع الدولي، يكذبه الواقع حيث لم ينتج عنه أي تحسن في حقوق الإنسان، إذ تستمر الاعتقالات وانتهاكات السجون والإهمال الطبي وتكلم الأفواه والمصادرة على حرية التعبير ومطاردة المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والصحفيين، دون أي تغيير عما مضى.

وعلى الرغم من صدور قرارات عفو رئاسي بحق 1040 معتقل حتى أكتوبر/تشرين الأول 2022، إلا أن تلك القرارات كان مجرد بادرة مزيفة من [النظام المصري](#) قبل انعقاد قمة المناخ التابعة للأمم المتحدة والتي شهدت مطالب حقوقية على مستوى النشطاء المشاركين والقادة على حد سواء، إذ طالب رئيس الوزراء البريطاني بالإفراج عن المواطن البريطاني والناشط علاء عبد الفتاح، وما أن انتهت فعاليات القمة حتى عاد الوضع الحقوقي في مصر إلى سابق عهده وربما إلى الأسوأ، ومنذ ذلك الحين لم يتم إطلاق سراح



معتقلين بنفس الوتيرة، بل وازدادت وتيرة الاعتقال والإهمال الطبي المتعمد الذي أودى بحياة العديد من السجناء، لا سيما السياسيين .

وبينت المنظمة أن تجاهل النظام تنفيذ توصيات لجنة العفو الرئاسية التي شكلها بنفسه رغم تقدمها بالعديد من القوائم وفقا لمعايير النظام، هو دليل على استغلال النظام السياسي لقمة المناخ وتلاعبه بالمجتمع الدولي الذي يشارك في انتهاكات النظام المصري عبر الدعم المالي والسياسي للنظام وتجاهل مطالب المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وطالبت المنظمة المجتمع الدولي ممارسة ضغط حقيقي على النظام المصري من أجل الإفراج عن المعتقلين السياسيين لا سيما الشباب الذين أمضوا أكثر من 10 سنوات في [السجون](#) في قضايا ملفقة، وإصلاح منظومة العدالة المصرية التي تحولت إلى أداة قمع بيد النظام ضاربة بالدستور والقانون عرض الحائط، حيث تسببت تلك المنظومة المسيسة في تضييع أعمار آلاف الشباب خلف القضبان وإصدار أحكام قاسية بحق المعارضين بينها أحكام بالإعدام.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا